قفزة البداية في أهداف التنمية المستدامة بالإمارات ... دروس من خطى الأوائل

Adam Fishman
Project Coordinator, Post-2015 Development Agenda
World Resources Institute

في قمة الأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر الماضي، جاء تبني أكبر تجمع على الإطلاق لزعماء العالم لمجموعة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، في خارطة طريق جديدة وجريئة للتصدي لتغير المناخ والفقر المدقع بحلول عام 2030، ويواجه المجتمع الدولي الآن تحدي العمل الحقيقي لترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، ولحسن الحظ، تأتي الإجراءات المبكرة التي اتخذتها بعض الدول متسقة بالفعل مع جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 بما يساعد في تمهيد الطريق قدماً في هذه المجال.

وخلال أحد الفعاليات التي جاءت في إطار القمة التي ينظمها معهد الموارد العالمية وحكومتا كولومبيا وسويسرا، برزت أربع نقاط حيوية رئيسة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والتي يمكن تطبيقها جميعاً على دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي على النحو التالي:

1. تقييم الاستراتيجيات ومواءمتها

تحتاج الحكومات إلى مراجعة كيفية اتساق أولوياتها الوطنية وخططها الخاصة واتساقها مع الأهداف والغايات العالمية، ثم تحديد الأوجه التي يمكن من خلالها تضافر الجهود وسد أي ثغرات حرجة، وكذلك النقاط التي تحتاج إلى تعديل الوضع وعلى أي مستوى من الأهداف؛ فمثلاً كولومبيا قد قامت بالفعل على توزيع المؤشرات وعددها 169 المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة لتحديد أوجه توافق السياسات الوطنية معها، ومتى تكون الحاجة إلى إدخال تغييرات في المؤسسات القائمة، وكيف سيكون النظام الدولي عوناً في ذلك.

هذا ويأتي إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والقيادات السياسية بأهمية كبيرة، وربما تحتاج الحكومات إلى وضع أهداف وسيطة ضمن الدوائر السياسية لتحقيق أوسع دعم ممكن، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030 توافقاً جيداً مع أهداف التنمية المستدامة نظراً لتماثل الأولويات المحددة ومطابقة الفترة الزمنية للتنفيذ.

2. جعل السياسات أكثر ترابطاً

عند ترجمة إطار العمل الخاص بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، فإن انعكاسات السياسات المحلية – في كل من داخل الدولة وخارجها - بالغة الأهمية، فالسويد مثلاً تخصص بالفعل 1.1 في المئة من الدخل القومي الإجمالي (إجمالي الناتج القومي) نحو المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) بل نجدها قد تجاوزت إلى أبعد من ذلك، حيث أصدرت قرار عام 2003 بشأن "سياسة التنمية العالمية" ينص على إعداد تقارير سنوية ورفعها إلى البرلمان لتوضيح معدلات التقدم وسير العمل نحو السياسات الأكثر ارتباطاً؛ ومن حيث المضي قدماً في جدول أعمال عام 2030، يجب على كل وزارة في الحكومة السويدية إعداد خطة عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك باستخدام أدوات ارتباط السياسات من أجل التنمية المستدامة (PCSD)، وإلى حد كبير تأتي الزيادة التي تصل إلى 435 في المئة في المساعدة الإنمائية الرسمية من دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 2012-2013 إلى دول الجوار في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ضرورية لنتائج التنمية المستدامة في البلدان المستفيدة؛ وفي حين أن معونات التنمية ستبقى بالغة الأهمية، إلا أنه من المهم أيضاً ضمان عدم عرقلة تلك السياسات لأهداف المعونة الإنمائية، ولا تضييق الخناق على التقدم المحلي.

إن خلق بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص هو مفتاح الحل؛ ثمة حاجة إلى سياسات عامة قوية لدفع هذه الاستثمارات نحو النمو المستدام العادل والشامل، فالرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي تدرك العدد الكبير من العمال الأجانب ذوي الدخل المنخفض ممن لا يستطيعون لم شمل أسرهم وإحضار ذويهم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، مما أثر على التوازن في العمر والنوع، ومن هنا تأتي أهمية تخفيف هذا الوضع، وضمان فرص العمل اللائق للجميع لتحقيق التقدم في العديد من الأهداف.

3. تكامل عملية صنع القرار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع، يتعين على الدول والبلدان أن تتجاوز استراتيجيات العمل المعتادة إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يمكن مقارنة النظرة التقليدية للتنمية مع الطبقة الاقتصادية كما هو الحال في مقارنة الكابوتشينو وقهوة الإسبرسو: اللبن يمثل الطبقة الاجتماعية، وجزء من الشوكولاته يغطيه من أعلى يمثل الطبقة البيئية، ولكن عند النظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره القاعدة، نكون بذلك نخاطر بفقدان التحول للشكل النهائي لأنه يمكن نزع الطبقات باستمرار وفي النهاية نحصل على مشروب صالح للشرب؛ الأفضل بدلاً من ذلك أن ننظر إلى أهداف التنمية المستدامة على أنها أمر سهل كقطعة من الكعك يتعين خبز مقاديرها الأساسية معاً وإذا ما ترك أحدها ستضيع الوصفة وتفقد الحلوى مذاقها.

الخطة الاستراتيجية لدولة الجابون الناشئة تجمع بين التنمية والبيئة، فمن خلال اتخاذ القرارات استناداً إلى مجموعة من المعايير الموضوعية للتنمية المستدامة، يمكن للجابون في وقت واحد تصدير الموارد الدوائية وتشجيع السياحة وتنويع اقتصاد البلاد لاستفادة جميع المواطنين مع الحفاظ في الوقت نفسه على غطاءها الكثيف من الغابات وخفض معدل إزالة الغابات؛ وبالمثل، تهدف الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية، وزيادة الوصول إلى رأس المال ونسبة من الناتج المحلي الإجمالي من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والحد من ضعف الأداء الاقتصادي، وعلى ذلك، يتعين تحديد الدرس الأولى المستفاد من موائمة الاستراتيجيات المعدلة والخطط المتكاملة الأقرب إلى رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 والتي قد تكون أكثر ملائمة مع أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع الاستدامة في صميم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4. الاحتفاظ بالطابع الشمولي والعالمي للمبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة

اهداف التنمية المستدامة تنبني على مفهوم المصير المشترك – فكرة أن الدول كافة تستطيع المشاركة في المساعدة أو الحصول عليها في عالم يتسم بالتعقيد والترابط؛ وكما أشارت دولة سويسرا خلال الفعالية الجانبية المنعقدة على هامش القمة، الطبيعة العالمية لجدول الأعمال 2030 يتطلب من البلدان العمل الجماعي على مواجهة التحديات المشتركة، لأن إطار عمل أهداف التنمية المستدامة إنما يحتاج إلى تضافر الجهود والعمل الجماعي وينتقل بنا إلى ما هو أبعد من النظرة التقليدية لتقسيم العالم إلى دول متقدمة ونامية، وتعزيز الملكية وتجميع العديد من أصحاب المصلحة سيكون أمراً حاسماً في تحقيق "الازدهار المشترك"، وعلى نحو مناسب تأتي رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 مبنية على أساس بلد متحد تتشارك فيه المسؤولية، والمصير والمعرفة والرخاء.

هذا وتحتاج الحكومات على مساحة من السياسات تكفي تعديل أهداف التنمية المستديمة بما يتناسب والمستوى الوطني، والتعاون بين مختلف الوكالات والدوائر على تحقيق الأهداف والغايات المشتركة هو مفتاح الحل في ذلك؛ وثمة حاجة إلى نهج حكومي كامل في كافة البلدان في جميع أنحاء نطاق التنمية، ولكن يجب أن يُستكمل بالجمع بين الأطراف الفاعلة المحليين والجهات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات، والنجاح في ذلك يؤدي إلى تعزيز التعليم والمشاركة من جانب المواطنين العاديين، ومن ثم يتكون لديهم أيضاً جدول الأعمال والمضي به قدماً، وضمان إشراك الجميع.

تطبيق الدروس المستفادة

الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030 تستلزم العمل عبر العديد من القطاعات، بما يؤدي في النهاية إلى منهج كامل للحكومة؛ ويأتي تقسيم الرؤية إلى برامج عمل خمسية لتمكن من التحكم في دورات الإجراءات لتعزيز التنفيذ ورصد التقدم باستمرار. وعلاوة على ذلك، تدعو الرؤية إلى تقييم الموارد، والمقارنة المعيارية ودراسة جوانب التنمية الإقليمية لضمان النمو العادل، واتباع نماذج الدول الناجحة التي يمكن مقارنة أهداف التنمية المستدامة معها وذلك كله تماشياً مع روح ومضمون أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك، "ضمان الاستدامة البيئية" ليس سوى أحد الأهداف الفرعية التي تندرج تحت واحدة من الأولويات السبع، وبالتالي يمكن تعزيز الخطة من خلال دمج البعد البيئي في عملية صنع القرار الاقتصادي على نطاق أوسع؛ والمنهج الأكثر تكاملاً، كما نجده في رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021، والذي يربط بين الجوانب البيئية والصحية والتعليمية إضافة إلى غيرها من أولويات، يمكن أن يساعد على نحو أكثر فعالية في تنفيذ حلول التنمية المستدامة الحيوية.

جدول أعمال أشمل وأهداف عملية

أهداف التنمية المستدامة إنما تمثل في الأساس انتصاراً للتعددية، ولكن دون وجود القيادة على المستويين الوطني والمحلي، سوف يبقى ذلك مجرد رؤية لما قد يحققه العالم مستقبلاً؛ ونحن إذ نعلم أن السياسات المترابطة والتخطيط الجيد يمكن أن يقوي من أثر كلا من الاستثمارات المالية ونتاج التنمية، ندرك كذلك أن التكامل يساعد في تحقيق انخفاض جوهري في نسبة الفقر مع المحافظة على البيئة في الوقت نفسه، وكما قال البابا فرانسيس أمام قمة الأمم المتحدة عند افتتاح فعالية أهداف التنمية المستدامة: "الالتزامات الرسمية لا تكفي وحدها حتى لو كانت خطوة ضرورية نحو الحل"، فعن طريق الدروس المستفادة أعلاه، يمكن للحكومات أن تعمل على تنفيذ التزاماتها.

إخلاء المسؤولية:

هذه المقالة مقتبسة وتعد تحديث لما كتبه المؤلف سابقاً، وهي في الأساس موجهة للنشر في مساهمات مدونة "الرؤى والأفكار" بموقع معهد الموارد العالمية، وعليه فإن أية آراء أو وجهات نظر ترد فيها تخص المؤلف وحده.